الأمم المتحدة
S/2023/497
مجلس الأمن
Distr.: General
5 July 2023
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

1 - طلب مجلس الأمن، في قراره 2674 (2023)، إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 4 تموز/يوليه 2023 تقريرا عن مساعيه الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تبتغي النتائج وتفضي إلى تسوية. وفي القرار، شجع المجلس زعيمي طائفة القبارصة الأتراك وطائفة القبارصة اليونانيين على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من ذلك القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، وطلب إلى الأمين العام أن يدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريره. وترد الإحاطتان المقدمتان من الزعيمين في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

2 - ويركز هذا التقرير على التطورات التي حدثت في الفترة من 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 12 حزيران/يونيه 2023. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بقيادة نائب مستشاره الخاص المعني بقبرص، كولن ستيوارت. ويتضمن أيضا معلومات مستكملة عن تواصل الأمين العام الجاري مع الجانبين.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - انتُخب نيكوس كريستودوليديس عقب جولتين من الانتخابات الرئاسية في 5 و 12 شباط/فبراير 2023 في جمهورية قبرص. وهنأ زعيم القبارصة الأتراك، إرسين تتار، السيد كريستودوليديس على توليه منصب الزعيم الجديد للقبارصة اليونانيين. وعقدا اجتماعا غير رسمي وجها لوجه تحت رعاية نائب المستشار الخاص في 23 شباط/فبراير قبل تولي السيد كريستودوليديس منصبه. وأثار ظهور الزعيمين معا اهتماما عاما بتجديد الحوار بشأن مسألة قبرص. ومع أن الزعيمين لم يلتقيا شخصيا منذ ذلك الحين، فإنهما ظلا على اتصال مباشر منتظم.

100723 070723 23-11353 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وذكر السيد كريستودوليديس، بعد توليه منصبه، أن مسألة قبرص تحظى بالأولوية، وشدد في الوقت نفسه على إمكانية اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في عملية السلام. واحتفظ أيضا بكل من المفاوض عن القبارصة اليونانيين والمنسق القبرصي اليوناني المعني باللجان التقنية، واستمر الحوار الذي أقامه نائب المستشار الخاص مع الجانبين.

5 - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الخطاب السلبي في وسائط الإعلام بين الجانبين فيما يتعلق بالحوادث والأنشطة المدنية في المنطقة العازلة، مع تركيز على المناطق الواقعة في المنطقة العازلة والمتاخمة لها وفي منطقة فاروشا المسيجة (للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2023/498)). وقد أثرت هذه الحوادث تأثيرا سلبيا على التواصل المنتظم بشأن المسائل التي تهم الجانبين، مما قلل من احتمالات المرونة إزاء عملية السلام.

6 - واستمر التواصل بشكل مطرد مع الجانبين طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 15 و 16 آذار/مارس 2023، زارت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري أ. ديكارلو، الجزيرة وعقدت اجتماعين ثنائيين منفصلين مع الزعيمين. وواصل أيضا نائب المستشار الخاص اجتماعاته المنتظمة مع الزعيمين. واستمرت الاجتماعات الثلاثية المنتظمة بين ممثلي الزعيمين ونائب المستشار الخاص مع التركيز على أنشطة وخطط 12 لجنة تقنية وعلى المسائل التي تؤثر على الحياة اليومية للقبارصة. وجرت مناقشات بشأن آلية محتملة تشمل اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، بما في ذلك في حالة الزلازل والحرائق والفيضانات والانسكابات النفطية. وأعطى كلا الزعيمين أولوية عالية لهذا المجال، بالنظر إلى الزلازل التي وقعت في تركيا والجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير 2023 وأودت بأرواح الآلاف، بما يشمل 49 من القبارصة الأتراك، وبالنظر كذلك إلى حرائق الغابات الموسمية في الجزيرة.

7 - وكما ورد بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2023/498)، في أعقاب الزلازل ، ساعدت جميع الطوائف في تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا، وساعدت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في نقل السلع عبر المنطقة العازلة. ومع ذلك، كان هناك أيضا تعبير عن الأسف والإحباط من جانب الجمهور لأن الجانبين لم يتمكنا من التغلب على العقبات السياسية التي تحول دون التعاون بشكل أكمل لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للضحايا.

8 - وتحسنت الديناميات الإقليمية والعلاقات الثنائية بين القوتين الضامنتين المتمثلتين في اليونان وتركيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واتسمت بإجراء الانتخابات في البلدين، وبالزلازل التي وقعت في تركيا وبحادث القطار الذي وقع في اليونان يوم 28 شباط/فبراير. وشهدت الفترة تعبيرا متبادلا عن التضامن على صعيد الجزيرة ومن جانب حكومتي اليونان وتركيا والناس بخصوص الأحداث المأساوية، والإسراع بنقل مساعدات إنسانية من اليونان إلى تركيا، واستعادة التواصل على مستوى رفيع بين الحكومتين بعد فترة طويلة تصاعدت خلالها التوترات تدريجيا بينهما. وعقب إعادة انتخاب رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، زار شمال الجزيرة في 12 حزيران/يونيه مع أعضاء من حكومته.

9 - واستمرت الجهود الرامية إلى إقامة وتعزيز الحوار والتعاون بين الزعماء الدينيين في قبرص، ودعم حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك الحق الأساسي في حرية الدين أو المعتقد، وبناء الثقة في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص تحت رعاية سفارة السويد. ومع أن التفاعل شبه اليومي استمر بين

ممثلي الطوائف الدينية في الجزيرة، بتيسير من مكتب المسار الديني، فقد واجهت العملَ في الأشهر الأخيرة عوائق بسبب التوترات السياسية، مما أدى إلى صعوبات فيما يتعلق بالحج الديني، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2023/498). وجرى تكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى توفير أماكن آمنة للاجئين وطالبي اللجوء والقصر غير المصحوبين بذويهم، ووُسع نطاق الشبكة لتشمل الطوائف الدينية الأخرى في قبرص والمؤسسات الدينية.

10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت تعقد بانتظام اجتماعات ممثلي الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية تحت رعاية سفارة سلوفاكيا، مع إصدار بيانات مشتركة تعرب عن الاستعداد لتهيئة مناخ إيجابي لاستئناف المحادثات بسرعة تحت رعاية الأمم المتحدة. وبمناسبة الذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لاجتماعات الأحزاب السياسية، أقيم حفل استقبال وعرض فني لجوقة الإنشاد من أجل السلام المشتركة بين الطائفتين في قبرص في فندق ليدرا بالاس يوم 16 أيار/مايو، وجرت زيارة إلى رابطة الثنائية اللغوية في قبرص في مركز قبرص للسلام والحوار في نيقوسيا.

ثالثا - حالة العملية: الجهود المبذولة في مقر الأمم المتحدة والتواصل مع الطرفين

11 - تواصلت المناقشات بشأن سبل المضي قُدمًا مع زعيمي الطائفتين وممثليهما، وكذلك مع ممثلي اليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وعقدت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام خلال زيارتها اجتماعين منفصلين مع السيد كريستودوليديس والسيد تتار لمناقشة سبل المضي قدما فيما يتعلق بمسألة قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، التقت بممثلي اللجان التقنية، والمجتمع المدني، بما يشمل المجموعات النسائية والشبابية، وزارت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص. وأعرب جميع المحاورين عن تأييدهم لمواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وما زال التواصل جاريا سعيا إلى إيجاد سبل للمضي قُدما.

رابعا - حالة العملية: أنشطة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة

12 - ظلت بعثة الأمين العام للمساعي تتواصل مع شبكة واسعة من المحاورين، سواء في الجزيرة أو في العواصم المعنية، لتعزيز التفاعل والتعاون وبناء الثقة داخل الجزيرة، ولإطلاع الشركاء الدوليين على آخر المستجدات فيما يتعلق بأنشطة البعثة. وعقد نائب المستشار الخاص 86 اجتماعا مع الزعيمين وممثليهما، ومع الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، ومنظمات مجلس الأمن والجهات الفاعلة فيه، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والسلك الدبلوماسي، وكذلك مع كبار المسؤولين الزائرين من عواصم الدول الأعضاء. وزار بروكسل أيضا في الفترة من 10 إلى 12 أيار/مايو 2023 للتواصل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي. وأتاحت هذه الزيارة فرصة، من بين أمور أخرى، لتبادل وجهات النظر حول التعاون بشأن قبرص ومناقشة الديناميات الحالية في الجزيرة. وعقد موظفو البعثة 185 اجتماعا مع المحاورين، بما يشمل اللجان التقنية، وأجروا زيارات إلى اليونان وتركيا والمملكة المتحدة لعقد اجتماعات على مستوى العمل مع نظرائهم في الدول الضامنة المعنية.

13 - وواصلت اللجان التقنية التي شكلها زعيما الطائفتين من أجل تحسين الحياة اليومية للقبارصة اجتماعاتها وعملها تحت رعاية بعثة المساعي الحميدة، وإن كانت النتائج متفاوتة. وبدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، نسقت بعثة المساعي الحميدة عمل هذه اللجان ويسرته، بغية

إدامة الحوار والتعاون بين الجانبين وتذليل الصعوبات ومعالجة المسائل التي تهم الجانبين. وشددت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام خلال زيارتها على الأهمية الحاسمة لعمل اللجان في تعزيز الروابط وتهيئة بيئة مواتية للسلام (انظر S/2023/498 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن اللجان التقنية التي تدعمها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بما في ذلك عن المسائل المتعلقة بالمعابر والجريمة والمسائل الجنائية).

14 - وشهدت الاجتماعات الثنائية الأسبوعية المعقودة مع الجانبين والحوار الثلاثي بين نائب المستشار الخاص والمفاوض عن القبارصة اليونانيين والممثل الخاص للقبارصة الأتراك بعض الترسخ في المواقف في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها ظلت وسيلة حيوية لدعم اللجان التقنية. وقد تعهد الزعيمان خلال اجتماعهما غير الرسمي الأول بالالتزام بعمل اللجان التقنية وناقشا مجموعة من الأفكار للنظر فيها مستقبلا. وتبين أن تقدما عاما أُحرز في مجالات إدارة الأزمات، والمساواة بين الجنسين، والتراث الثقافي، والجريمة والمسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والصحة. وعملت لجان تقنية أخرى، معنية بمسائل منها البث الإذاعي والمعابر والثقافة والبيئة، على صياغة مبادرات جديدة وتواصلت أو اجتمعت بانتظام. وأخيرا، ظلت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم تواجه عراقيل خطيرة، ولم تجتمع اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية إلا مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دون الاتفاق على إجراءات أو أنشطة ملموسة. وبالإضافة إلى ما سبق، لم يحرز تقدم في المسائل الأخرى التي كانت قد نوقشت لعدة أشهر، مثل التحديات المتعلقة بالهجرة غير النظامية ومسألة كيفية التعاون فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية والجنائية، بهدف تحقيق مزيد من الفعالية في معالجة مسائل اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين والاتجار بالبشر. وفي الآونة الأخيرة، نوقشت المسائل المتعلقة بمحطة ميا ميلا/هاسبولات لمعالجة المياه المستعملة من أجل ضمان استمرار هذه الآلية المشتركة بين الطائفتين.

15 - وبوجه خاص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتفق الجانبان على تعزيز تعاونهما في مجال إدارة الأزمات، بما في ذلك ما يتعلق بالزلازل والحرائق والانسكابات النفطية وأي أزمة إنسانية أخرى، وذلك من خلال اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات. وفي 11 و 18 أيار/مايو، عقدت اجتماعات بين أعضاء اللجنة التقنية وخبراء من كلا الجانبين لمناقشة بروتوكولات التأهب والوقاية والاستجابة في حالة الزلازل وحرائق الغابات، على التوالي. وعقد الاجتماع الأخير في أعقاب اندلاع حريق غابات كبير في 5 أيار/مايو في الشمال بالقرب من المنطقة العازلة، قدمت خلاله المساعدة من الجنوب بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

16 - وواصلت بعثة المساعي الحميدة، إلى جانب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تيسير عمل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، التي نظمت حلقة دراسية عن مشاركة المرأة في صنع السلام في 9 أيار/مايو. وكانت هذه الحلقة الدراسية تهدف إلى التوعية بالسابقة المتمثلة في اضطلاع المرأة بأدوار رئيسية في محادثات السلام القبرصية على مر السنين. وحضر الحلقة الدراسية نساء قبرصيات تركيات وقبرصيات يونانيات شاركن بنشاط في محادثات السلام وتحدثن عن تجربتهن وقدمن في الوقت نفسه أفكارهن بشأن أهمية إشراك المرأة في الجهود الرامية إلى حل مسألة قبرص. وحضر هذا الحدث المفاوض عن القبارصة اليونانيين والممثل الخاص للقبارصة الأتراك. ومن المقرر إجراء اتصالات لاحقة مع المجتمع المدني، بما يشمل النساء والشباب، لالتماس الآراء بشأن طائفة واسعة من المواضيع من أجل تمهيد الطريق لتسوية محتملة في المستقبل، وكذلك لتعزيز الاتصال وتبادل الخبرات وبناء الثقة بين الطائفتين.

17 - وفي 15 آذار/مارس، افتتحت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام معرض صور بعنوان "دبلوماسية الشمول: مشاركة المرأة في محادثات قبرص" في المنطقة العازلة في نيقوسيا. وسلط المعرض الضوء لأول مرة على الدور الذي أدته المرأة في مفاوضات التسوية القبرصية على مر السنين. وأعقبت حفل الافتتاح مناقشة مع نساء من اللواتي شاركن في المحادثات. وفي 22 أيار/مايو، استضاف نائب المستشار الخاص حفل استقبال بمناسبة حدث عنوانه "الطريق إلى الاستدامة: مشاركة المرأة في محادثات قبرص". وكان الهدف من هذا الحدث هو الاعتراف بالمساهمات القيمة التي قدمتها المرأة في عملية السلام في قبرص على مر السنين، وحضره المفاوض عن القبارصة اليونانيين والممثل الخاص للقبارصة الأتراك، ونساء من اللائي اضطلعن بأدوار قيادية في المحادثات السابقة، وممثلون للجان التقنية والمجتمع المدني.

18 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفتا الاتصال المشتركتان التابعتان للجنة (في نيقوسيا وبيلا/بايل) تعاونهما وتبادلهما للمعلومات فيما يتعلق بالجريمة والمسائل الجنائية. وتحققت نتائج مشجعة، منها تبادل المشتبه فيهم والقيام بعمليات شرطة يدعمها الجانبان، ولا سيما في بيلا/بايل. وفي 31 أيار/مايو، عقدت اللجنة التقنية حلقة عمل بشأن منع إساءة معاملة الأطفال والعنف الجنساني.

19 - وعلى الرغم من التحديات الخارجية المتزايدة التي تواجه عمل اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، واصلت اللجنة العمل بشكل مثمر والاجتماع شخصيا كل أسبوع. ويتواصل التجديد المقرر لمختلف المباني والمعالم ذات الأهمية الثقافية في جميع أرجاء الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، إن الدعم التمويلي الكبير الذي حُصل عليه من التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع، وذلك بفضل المشاركة النشطة لسفارة فرنسا في نيقوسيا، قد أتاح للجنة التقنية بدء تنفيذ مشروعين رئيسيين إضافيين من مشاريع الحفظ. غير أن اللجنة التقنية بدأت في تقليل عدد المشاريع على الرغم من التمويل المستمر المقدم من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تواصل اللجنة التقنية تقليص أنشطتها في الأشهر المقبلة، وذلك نتيجة زيادة تكلفة اليد العاملة ومواد البناء.

20 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تبادل المعلومات بشأن الحالة الوبائية على كلا الجانبين وإيصال لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى طائفة القبارصة الاتراك، حسب الاقتضاء. ونظرا لانقطاع خطوط الإمداد من تركيا في أعقاب الزلازل، وافقت اللجنة التقنية على أن يقدم القبارصة اليونانيون أدوية ولقاحات للقبارصة الأتراك، وقد سُلمت فيما بعد عن طريق اللجنة. وفي أعقاب حالات الإصابة بجدري الأغنام التي اكتشفت في الماشية لدى طائفة القبارصة الأتراك، نشرت اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون البيطرية التابعة للجنة التقنية معلومات عن الحالة الوبائية والإجراءات التي اتخذها الجانبان للقضاء على المرض، بما في ذلك تلقيح آلاف الحيوانات في المناطق المتضررة.

21 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية الاجتماع بشكل منتظم للنهوض بمبادرات تنشيط الأعمال التجارية من أجل التقريب بين القبارصة وتحسين سبل معيشتهم، بما في ذلك في مجال إدارة النفايات. وبدأت اللجنة التقنية مشاورات بشأن بدء برنامج تجريبي لتوفير تدريب داخلي للمهنيين الشباب في جميع أنحاء الجزيرة، بدعم من غرفتي التجارة. وكمّلت المفوضية الأوروبية وجهات معنية أخرى الجهود المبذولة من اللجنة التقنية منذ أمد طويل، وتوجت تلك الجهود باتخاذ الجانب القبرصي اليوناني تدابير لتمكين القبارصة الأتراك من فتح حسابات مصرفية في الجنوب. وبينما تركز اللجنة التقنية على ضمان تنفيذ هذا التدبير الجديد، من المتوقع أن تستنر الجهود ذات الصلة بالموضوع الرامية إلى إتاحة القيام بمعاملات مصرفية بين الجانبين. وجرت مناقشات بشأن سبل تيسير عبور المركبات التجارية.

22 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة إحراز تقدم فيما يتعلق بالعديد من الخطط، إذ يجتمع الرئيسان أسبوعيا لمناقشة المشاريع الجارية والمقبلة. وكخطوة تالية فيما يتعلق بمشروع اللجنة المقترح بشأن تشذيب أشجار الخروب، وهو عملية مهمة للحفاظ على هذا المنتج الثقافي، قامت اللجنة التقنية بزيارة إلى موقع في المنطقة العازلة قبل إجراء عملية محتملة من عمليات التشذيب وإزالة الأدغال. واجتمعت اللجنة التقنية أيضا بنشطاء بيئيين من الشباب يعملون على معالجة أزمة المناخ، ونظرت في فرص التواصل من أجل الترويج لموقعهم على شبكة الإنترنت، وخططت لإصدار شرائط فيديو بالرسوم المتحركة للتوعية بالمسائل البيئية.

23 - وظلت اللجنة التقنية المعنية بالإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية تضطلع بدور مفيد في معالجة طائفة من المسائل المتعلقة بتداخل الترددات. واستمر تنفيذ المشروع الهادف إلى تمهيد الطريق أمام نشر الجيل الخامس من شبكات الاتصال في الجزيرة، إذ حرى إقرار عرض نطاق التردد 700 ميغاهيرتز وبدء تشغيل الجيل الخامس من شبكات الاتصال في الجنوب منذ أيار/مايو 2022. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في الشمال بحلول الربع الثالث من عام 2023.

24 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمعابر مناقشاتها للمقترحات المقدمة من أجل تحسين حركة العبور عند نقاط العبور القائمة، ولا سيما معبر أجيوس دوميتيوس/ميتيهان. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح القبارصة الأتراك إنشاء معبر مخصص للمركبات التجارية بوصفه مشروعا مشتركا يهدف إلى زيادة الاتصالات بين الشعبين والتجارة بين الطائفتين. وإحياء للذكرى السنوية العشرين لفتح نقاط العبور، نظمت في 27 أيار/مايو مسيرة مشتركة بين الطائفتين لمنظمات المجتمع المدني. ووجهت غرفتا التجارة ومنظمات أخرى في كلتا الطائفتين نداءات لفتح المزيد من نقاط العبور وتحسين المعابر الحالية.

25 - وفي 4 آذار/مارس، عقدت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة حدثا لتقديم الفائزين في مسابقة لإعداد شرائط الفيديو والرسم للأطفال والشباب. وجرت الموافقة على مقترح اللجنة التقنية المتعلق بـ "ربط الفنون"، وهو حدث من أحداث التواصل والتخطيط في مجال الفنون في قبرص، ومن المتوقع تنظيمه خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

26 - ولم تجتمع اللجنة التقنية المعنية بالتعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تُنفَّذ أي مشاريع. ولم تتخذ اللجنة التقنية أي إجراء لتعزيز التثقيف بمبادئ السلام في جميع أرجاء الجزيرة أو لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، علّقت طائفة القبارصة الأتراك مشاركتها في مشروع "تخيَّل" للتثقيف بمبادئ السلام الحائز على جوائز والجاري تحت رعاية اللجنة التقنية.

27 - واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومع أن الأعضاء نظروا في أفكار تتعلق بكيفية مساعدة القبارصة الأتراك في أعقاب زلازل شباط/فبراير، فإنه لم يتخذ أي قرار أو إجراء.

28 - ووُقع اتفاق جديد بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن طرائق بدء المرحلة الثانية من أعمال مرفق الدعم التابع للاتحاد الأوروبي لفائدة اللجان التقنية. وبعد عدة جولات من المشاورات بين بعثة المساعي الحميدة والجانبين والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى التوصل إلى تفاهم من أجل إتاحة الشروع في المرحلة الثانية. وفي وقت

لاحق، وبناء على طلب من الجانبين، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جلسات إعلامية للجان التقنية الاثنتي عشرة في شباط/فبراير 2023 لتقديم توجيهات عملية عن الكيفية التي يمكن بها لمرفق الدعم أن يفيد أنشطة اللجان. وأعطت المناقشات ثمارها، وأعرب الرئيسان عن تقديرهما للتوضيحات المفصلة التي قدمت لهما بشأن طرائق التمويل الجديدة.

29 - واستمرت المناقشات بشأن عدد من المبادرات وتدابير بناء الثقة، حيث واصل الجانبان استكشاف فكرة إنشاء محطة مشتركة بين الطائفتين للطاقة المتجددة في المنطقة العازلة، على أساس اتفاق متبادل وبما يخدم مصلحة الجانبين. وأُعلن عن بدء مناقصة دولية لإجراء دراسة جدوى تمهيدية للمشروع في أواخر كانون الثاني/يناير 2023. ومن المتوقع الانتهاء من هذه الدراسة بحلول أواخر عام 2023 عند تقييم مزيد من الخطوات من قبل الجانبين. وأُحرز أيضا تقدم في المناقشات المتعلقة بتطلع الجانبين إلى تمديد حديقة نهر بيديوس/كانلي ديري الشريطية وتوسيعها وربطها بشمال نيقوسيا. واتفق الجانبان على حل مؤقت باستخدام نقطة عبور فندق ليدرا بالاس لضمان المضي قدما في المشروع دون تأخير.

30 - واستمرت أوجه التفاعل مع البنك الدولي بشأن المسائل التي تهم الجانبين في الجزيرة، بما في ذلك خلال زيارة مسؤولي البنك للجزيرة في 30 أيار/مايو في سياق إصدار أحدث مذكرة للبنك من مذكرات رصد الاقتصاد الكلي بشأن اقتصاد القبارصة الأتراك.

31 - وتماشيا مع قرار مجلس الأمن 2674 (2023)، وتركيزه بشكل خاص على تيسير المشاركة الهادفة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عملية السلام، واصلت بعثة المساعي الحميدة إقامة اتصالات مكثفة مع المجتمع المدني. وقدمت أيضا إحاطات منتظمة للطلاب والشباب وفقا لولاية البعثة وأنشطتها، بوسائل منها المشاركة في منتدى التواصل المعقود في فندق ليدرا بالاس في 30 آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، في 11 حزيران/يونيه، حضر نائب المستشار الخاص اجتماعا مع الأوساط الأكاديمية في إطار الحوار الأكاديمي في قبرص (انظر S/2023/498 للاطلاع على تفاصيل البرامج والأنشطة المحددة الأهداف التي قامت بها القوة لعقد اجتماعات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وربط الصلات بينها).

32 - وما زالت مشاركة الشباب بشكل هادف بعدا رئيسيا من أبعاد بناء السلام وإدامته في الجزيرة. وقد سُلط الضوء عليها بشكل خاص خلال زيارة وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام عندما التقت بمجموعة من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 سنة)، بحضور القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين والمارونيين. وشملت المواضيع التي نوقشت استخدام الشواغل البيئية وفرص الأعمال التجارية ومباشرة الأعمال الحرة كأدوات للتقارب من أجل زيادة التواصل بين الشباب.

33 - وواصلت بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لدعم المبادرات والأنشطة في مجالي بناء السلام والبيئة، بما في ذلك برنامج شباب الأمم المتحدة المناصرين للبيئة والسلام، الذي يضم مجموعة من الشباب المنتمين إلى كلتا الطائفتين هدفها الانخراط في العمل المناخي وأنشطة الدعوة المتعلقة بالمناخ منذ عام 2020. وفي 4 أيار/مايو، جمعت بعثتا الأمم المتحدة الموجودتان في الجزيرة خريجي الأفواج الثلاث السابقة من الشباب المناصرين للبيئة والسلام لتبادل الآراء ومناقشة خطط الإجراءات المحتمل اتخاذها مستقبلا. واستمرت المناقشات مع أعضاء المؤتمر المحلي للشباب الذي شُكل في عام 2022 في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك مع اللجنة التقنية المعنية بالبيئة.

34 - وفي 23 أيار/مايو، استضاف نائب المستشار الخاص رئيسَي غرفتي التجارة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وشدد المشاركون على ضرورة الحفاظ على الروابط الاقتصادية القائمة في جميع أرجاء الجزيرة مع إقامة روابط جديدة، بوسائل منها إنشاء نقاط عبور جديدة أو تحسين كفاءة نقاط العبور الموجودة. وجاء هذا الحدث بعد إعلان مشترك أصدرته غرفتا التجارة في 12 أيار/مايو أكدتا فيه من جديد التزامهما بمواصلة التشجيع على مزيد من التقارب بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك من خلال تعزيز التجارة في إطار لائحة الخط الأخضر. وفي 26 أيار/مايو، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مبادرة جديدة لتوفير المعلومات والمساعدة التقنية للقبارصة المهتمين بالتجارة عبر الخط الأخضر.

خامسا - ملاحظات

35 - ما زال استمرار غياب حوار موضوعي بين الجانبين بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام يزيد من عمق الاختلافات في الآراء بشأن سبل المضي قدما. وفي الوقت نفسه، ما زال الانقسام بين الطائفتين آخذا في الاتساع. ويجب اغتنام ما قد ينشأ في الفترة المقبلة من فرص لبناء الثقة وحسن النية بين الجانبين بالقيام بمبادرات هادفة. فهذه المبادرات حيوية لإيجاد زخم نحو حوار من شأنه أن يرسم في نهاية المطاف طريقا للعودة إلى محادثات التسوية. وسيكون من الخطوات المهمة لإحراز التقدم اتفاق الجانبين على تعيين مبعوث للأمم المتحدة يمكنه استكشاف سبل التوصل إلى أرضية مشتركة تتيح استئناف المفاوضات من أجل تحقيق تسوية دائمة في قبرص.

36 - ومع أن المواقف الأساسية للجانبين بشأن عملية السلام ظلت متباعدة، فإن الاجتماع الأول وجها لوجه بين السيد كيستودوليديس والسيد تتار كان خطوة إيجابية في ربط صلة بين الزعيمين القبرصيين. وإني أشجع الزعيمين على التحلي بالاستباقية في البحث عن طرائق مقبولة للطرفين للحوار على مستويهما، بالنظر إلى اعتقادي بأن ذلك يظل حاسما لإيجاد سبيل للمضي قدما يكون مقبولا لدى الطرفين. وأرحب أيضا بقناة الاتصال المباشرة التي أقيمت بين الزعيمين كوسيلة لبناء الثقة وتبادل الآراء بشأن المسائل اليومية ذات الأهمية بالنسبة للجانبين.

37 - وقد ظلت بعثتي للمساعي الحميدة منكبة على تيسير الاجتماعات والمناقشات على مختلف المستويات وعلى تعزيز الاتصال والتقارب بين الطائفتين. ويجدر الترحيب باستمرار عمل اللجان التقنية في أعقاب تغير قيادة القبارصة اليونانيين والتزام الجانبين بعد الانتخابات بتسريع وتيرة أنشطة اللجان. غير أنه نظرا لتعدد المسائل الملحة التي يمكن أن تستفيد من التعاون داخل الجزيرة، في مستطاع اللجان التقنية أن تقوم بالمزيد. فعلى وجه الخصوص، إن الحواجز التي تواجه اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مدعاة للأسف وينبغي إزالتها. وينبغي أيضا معالجة حالات التأخير التي تواجه اللجان الأخرى في تنفيذ أنشطتها المقترحة.

38 - وما زلت أدعو الجانبين إلى تزويد اللجان بما يلزم من دعم وهامش تصرف للحفاظ على قدرتها على أداء مهامها، وتحقيق النتائج، ومعالجة المسائل التي تؤثر على الجزيرة بأكملها. وينبغي توفير الحماية للجان التقنية، حيث يمكن للطائفتين مناقشة ومعالجة المسائل ذات الأهمية بالنسبة للجانبين، وينبغي عزلها عن المناقشات والمشاكل السياسية الأكبر التي تشارك فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في المنطقة العازلة وفي المناطق المتاخمة لها.

39 - ومما يثلج صدري التضامن المعرب عنه في جميع أنحاء الجزيرة مع ضحايا ومنكوبي الزلازل المدمرة التي وقعت في المنطقة والتي تضررت منها طائفة القبارصة الأتراك مباشرة، وكذلك مع ضحايا ومنكوبي حادث القطار في اليونان الذي تضررت منه طائفة القبارصة اليونانيين بشكل مباشر. ويكتسي تعزيز التعاون في مجال مواجهة الأزمات الطبيعية والأزمات التي من صنع الإنسان ووضع مقترحات ملموسة تشمل تنسيق أعمال الوقاية والاستجابة أهمية قصوى وينبغي تنفيذهما في الوقت المناسب. فهذه فرصة سانحة للعمل معا بشكل بناء.

40 - ويجدر الترحيب بالتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي للجان التقنية، من خلال مرفق الدعم التابع له، وإني أقدر هذا الالتزام بالإنفاق على أنشطة هذه الهيئات المهمة في الجزيرة. فالدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للمشاريع المطروحة للمناقشة، مثل محطة الطاقة الشمسية المتجددة التي من المحتمل إقامتها في المنطقة العازلة وتمديد مسار نهر بيديوس/كانلي ديري إلى شمال نيقوسيا، ينطوي على إمكانات كبيرة للتقريب بين الجانبين وتوفير فوائد ملموسة للجميع، إذا ما جرى التوصل إلى سبيل للمضي قدما يكون مقبولا لدى الطرفين ومتفقا عليه.

41 - وأشجع الزعيمين وممثليهما على مناقشة تدابير لبناء الثقة تكون مقبولة من الطرفين ويمكن أن تسهم في تهيئة بيئة ملائمة بقدر أكبر للتوصل إلى تسوية، وعلى الاتفاق على تلك التدابير وتنفيذها. وأحث الزعيمين على الشروع في مناقشات بشأن المقترحات المقدمة من كل منهما من باب بناء الثقة وإيجاد أرضية مشتركة تحقيقا لمصلحة الجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الزعيمين أن يشجعا بنشاط الاتصال والتعاون والتجارة بين الشعبين، بوسائل منها تحسين نقاط العبور القائمة وفتح نقاط عبور جديدة. ويجب على الجانبين العمل معا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالهجرة غير النظامية. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام جدي للنظر في الخطوات أو البوادر الانفرادية المفيدة لأنها قد تشكل استثمارات مهمة في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين.

42 - وأكرر مرة أخرى النداء الذي وجّهه مجلس الأمن لزيادة التفاعل مع المجتمع المدني على نطاق أوسع، وأحث الزعيمين على تشجيع الاتصال والتعاون بين الطائفتين. وأدعو الزعيمين أيضا إلى السعي لإقامة أشكال أكثر شمولا من التعاون والترابط بين الطائفتين في الوقت الحاضر، وفي نهاية المطاف في عملية السلام، وإلى إشراك النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات المتعلقة ببناء مستقبل مشترك في الجزيرة، وإلى إدماج وجهات نظرهم على النحو المناسب. وقد أبدى المشاركون في أنشطة التوعية التي قامت بها بعثتي للمساعي الحميدة اهتماما كبيرا بالتواصل مع قياداتهم السياسية فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية وأظهروا قيمة زيادة الشمولية.

43 - وأبرزت الفترة قيد الاستعراض زيادة في عدد الأحداث العامة ومناسبات التفاعل الرسمي المصممة لتكون عوامل حفازة على نشر رسالة مفادها أن توسيع نطاق الصلات في التجارة وقطاع الأعمال، وكذلك ضمان البنى التحتية اللازمة لدعمها، هو سبيل من أفضل السبل لاستعادة الثقة في إمكانية إيجاد تسوية. واغتنام الفرصة في الفترة المقبلة لتعزيز النشاط الاقتصادي بين الجانبين أمر منطقي من الناحية التجارية وستكون له آثار إيجابية مهمة على حياة القبارصة. بل إن الأهم من ذلك هو أن كل تحسن تدريجي يمكنه أن يمهد الطريق لإيجاد تسوية مقبولة للطرفين.

44 - وقد أكدت مرارا وتكرارا على أهمية امتناع الطرفين عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية في كل من المنطقة العازلة والمناطق المتاخمة لها مما من شأنه أن يزيد التوترات، ودعوتُ في الوقت نفسه جميع الأطراف أيضا إلى الدخول في حوار من أجل حل خلافاتها. وأكرر الإعراب عن قلقي من التطورات في منطقة فاروشا المسيجة، وأشير إلى أن موقف الأمم المتحدة بشأن فاروشا لم يتغير. وأذكّر بما قرره مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، ولا سيما قراراه 550 (1984) و 789 (1992)، وأؤكد أهمية التقيد التام بهذين القرارين.

45 - وأشيد بحكومتي اليونان وتركيا على التحول الإيجابي الذي حدث في علاقاتهما الثنائية. وأشجع الزعيمين في قبرص على الدخول مجددا في حوار للبحث عن سبيل مقبول للطرفين للمضي قدما بشأن مسألة قبرص.

46 - وأحث الطرفين على بذل جهود صادقة لاستكشاف خيارات للتعاون في مجال الطاقة المستدامة في الجزيرة وحولها بما فيه مصلحة جميع الأطراف، وعلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من التوترات. وأود أن أكرر التأكيد على أن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحولها ينبغي أن تستفيد منها الطائفتان على السواء وأن تشكل حافزا قويا للطرفين على البحث عن حلول مقبولة للطرفين ودائمة للخلافات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

47 - وإذ أشدد على أهمية عمل اللجان التقنية والأثر الإيجابي لتدابير بناء الثقة فيما يتعلق بزرع الثقة بين الطائفتين، أعتقد بأن إحراز تقدم حقيقي صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات هادفة إلى تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية هو السبيل الوحيد لطمأنة القبارصة والمجتمع الدولي بأن احتمال التوصل إلى مستقبل سلمي ومشترك في الجزيرة ما زال ممكنا بالفعل. وقد أقمت اتصالات وحوارا مع الطرفين، وكذلك فعل كبار مستشاريَّ في مقر الأمم المتحدة وخلال الزيارات إلى الجزيرة، ونائب ممثلي الخاص، وسنتابع تلك الاتصالات والحوار في الفترة المقبلة. وما زلت أسترشد في هذه الجهود بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي حددت معايير الأمم المتحدة.

48 - وأود مجددا أن أشكر الشركاء، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، الذين يواصلون تقديم الدعم للعمل الذي يقوم به كل من بعثتي الأمم المتحدة في قبرص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، والذين يسهمون في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وختاما، أود أن أتوجه بالشكر إلى نائب مستشاري الخاص، كولن ستيوارت، والموظفين العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص لتفانيهم والتزامهم في أداء عملهم.

المرفق الأول

إحاطة خطية موجّهة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن 2674 (2023) ووفقا له

تُقدَّم هذه الإحاطة استجابةً لتشجيع *"زعيمي الطائفتين"* في قرار مجلس الأمن 2674 (2023) *"على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية كل ستة أشهر عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة،..."*.

وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للمساعي الحميدة. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بجمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة ولا تمس أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بجمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

بصفتي الرئيس المنتخب حديثا لجمهورية قبرص وزعيم طائفة القبارصة اليونان، أود في البداية أن أؤكد من جديد التزامي الثابت بالحل السلمي لمشكلة قبرص على الأساس المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقات رفيعة المستوى، واستعدادي للحفاظ على المكتسبات التي تحققت في المفاوضات ومجمل الأعمال التي أنجزت حتى اختتام مؤتمر قبرص المعقود في كرانس مونتانا، الذي يتضمن الأساس المتفق عليه لاتحاد ذي منطقتين وطائفتين، وأوجه التقارب التي تحققت في جميع فصول التفاوض والنقاط الست التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، واستعدادي للتقيد بالكامل بتلك المكتسبات وأوجه التقارب.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن التوصل إلى حل على أساس طويل الأمد ومتفق عليه بصورة متبادلة يتمثل في اتحاد ذي منطقتين وطائفتين في ظل المساواة السياسية على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة، يشكل السبيل العملي والمستدام الوحيد للمضي قدما الذي يمكن أن يكفل المصالح الحيوية لقبرص ولجميع القبارصة وسيكون في صالح جميع المعنيين بمشكلة قبرص وكذلك في صالح الأمن والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بصورة أعم. وهذا المعيار يكتسب أهمية أكبر بكثير في ظل المشهد الجيوسياسي الدولي الحالي.

وللأسف ما زالت الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام في قبرص تُعرقل بسياسة تركيا والجانب القبرصي التركي لرفض الأساس المتفق عليه المتمثل في حل قائم على اتحاد ذي منطقتين وطائفتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا للأسف استمرارا لهذه السياسة كما يتضح من المواقف المؤيدة لمبدأي "المساواة في السيادة" و "المساواة في الوضع الدولي" والتي تدعو أساسا إلى حل "قائم على وجود دولتين".

وفي سياق السياسة نفسها، يواصل الجانب التركي رفض مقترح تعيين مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة مهمته تيسير الجهود في إطار ولاية الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى أن تقوم الأطراف جميعها بدورها في كفالة تهيئة بيئة مواتية، فإن تركيا والجانب القبرصي التركي ما فتئا يمضيان بلا هوادة في أعمالهما غير القانونية فضلا عن التهديد بارتكاب المزيد من الانتهاكات في فاروشا، بما في ذلك زيادة توسيع نطاق أعمالهما غير القانونية وعمليات التوغل في المنطقة المسيجة وعلى طول ساحلها، والشروع في "حالات تجريبية" لاستغلال ممتلكات أخرى، والقيام بمزيد من أعمال البناء بهدف متابعة تنمية الاقتصاد الكلي، وزيادة التدخلات في المناطق والمباني العامة، في تجاهل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والنداءات المتكررة من جانب مجلس الأمن لوقف الانتهاكات والرجوع عن الإجراءات الانفرادية.

وشهدنا أيضا استمرار الجهود الرامية إلى رفع المستوى الدولي للكيان الانفصالي، عقب القرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة الدول الناطقة بالتركية بتعديل نظامها الأساسي بغية إتاحة انضمام الكيانات ومنح مركز المراقب للكيان الانفصالي غير الشرعي في الجزء المحتل من قبرص. ويتضارب هذا القرار مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما مع القرارين 541 (1983) و 550 (1984) اللذين يعتبران إعلان ما يسمى "الجمهورية التركية لشمال قبرص" إعلانا باطلا من الناحية القانونية ويوجّهان دعوة إلى جميع الدول لعدم الاعتراف بالكيان الانفصالي السالف الذكر وعدم مساعدته بأي شكل من الأشكال.

وفي نفس الاتجاه وفي سياق الجهود التي ترمي إلى فرض أمر واقع جديد، لتقويض آفاق التوصل إلى حل والسعي إلى رفع مستوى الكيان الانفصالي، قدم الجانب القبرصي التركي طلب إبرام اتفاق من اتفاقات مركز للقوات مع الأمم المتحدة في تناقض صارخ مع المبادئ الملزمة قانونا التي تقضي بعدم إبرام هذه الاتفاقات إلا بين الأمم المتحدة وحكومات الدول التي تستضيف عمليات حفظ السلام؛ وفي هذه الحالة مع جمهورية قبرص على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 186 (1964) والقرارات اللاحقة.

وعلى أرض الواقع، ما زلنا نواجه محاولات متكررة للتوغل في المنطقة العازلة في عدد من البقع الساخنة على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار، مما يزيد من خطر تقويض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية، بل أيضا من خطر تغيير الأساس الذي تقوم عليه العملية، والتسبب في ترسيخ الوضع الراهن.

وفي الوقت نفسه، ما زالت تركيا تعزز قدراتها العسكرية وبناها التحتية في الجزء المحتل من قبرص، وهي سياسة لا تشكل خطرا جسيما على قبرص فحسب، بل أيضا على السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل أعم.

واستمر أيضا بلا هوادة استغلال الممتلكات بشكل غير قانوني في الجزء المحتل من قبرص وهي ممتلكات القبارصة اليونانيين المشردين الذين أجبروا على الفرار في أعقاب الغزو التركي في عام 1974، بما يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العديد من القضايا. وبصرف النظر عن عدم المشروعية الصارخة لهذه الأعمال، فإن هذا يشكل محاولة أخرى لفرض حقائق جديدة على أرض الواقع وزيادة تقويض احتمال التوصل إلى حل.

وعلى الرغم من هذه الخلفية السلبية، وإدراكا لضرورة تجاوز الجمود وتهيئة الظروف المواتية للحوار البناء، ما زلت أركز على القيام بدوري بهدف تحقيق تطورات في اتجاه تنشـــيط عملية المفاوضـــات وآفاق التوصل إلى حل شامل.

وفي هذا السياق، وبمبادرة مني، حتى قبل أن أتولى مهامي رسميا، التقيت بزعيم طائفة القبارصة الأتراك، في 23 شباط/فبراير 2023، تحت رعاية الأمم المتحدة، في مقر إقامة الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة المحمية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة العازلة. وخلال هذا الاجتماع، أعربت عن اسـتعدادي على الفور للمشاركة بحسن نية في الجهود الرامية إلى تنشيط آفاق استئناف المفاوضات وبذل كل ما في وسعي للمساهمة في تهيئة مناخ إيجابي، بوسائل منها الامتناع عن الخطابات العامة السلبية ولعبة إلقاء اللوم على الآخر. واقترحت أيضا إقامة عشاء ودي مع زعيم القبارصة الأتراك في وقت مناسب للطرفين، وما زلت أتطلع إلى رد إيجابي منه. وقوبل أيضـــا مقترحي عقد اجتماع مع الســـيد تتار، خلال زيارة وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى قبرص، برد سلبي قُدم نيابة عنه.

واستجابة للنداء الموجه من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك في أحدث قراراته بشأن قبرص، إني على استعداد للمضي قدما على الفور فيما يتعلق بتعيين مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة، بما يتماشى مع ممارسة الأمم المتحدة الطويلة الأمد في سياق بعثة المساعي الحميدة. وفي الوقت نفسه، أرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة تكليف مسؤول رفيع المستوى في الأمانة العامة للأمم المتحدة بدور الاتصال بجميع المعنيين في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق إنجاز كبير. وأعرب عن تقديري للزيارة الأخيرة التي قامت بها وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو إلى قبرص في آذار/مارس 2022، في أعقاب الزيارات التي قام بها الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا إلى قبرص في نيسان/أبريل وتموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر 2022. فقد كانت هذه الزيارات مفيدة في تسليط الضوء على الرسالة التي مفادها أن الأمين العام للأمم المتحدة ما زال ملتزما التزاما راسخا ببذل مساعيه الحميدة لدعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لتنشيط المفاوضات وآفاق التوصل إلى حل شامل.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأنه، بعد إجراء الانتخابات في تركيا، بالإضافة إلى عوامل أخرى، ثمة فرصة سانحة لاستئناف المفاوضات، ويجب اغتنام هذه الفرصة بسرعة وتوسيع نطاقها. وللاستفادة إلى أقصى حد من هذه الفرصـــة الســـانحة، قدمت مقترحا يهدف إلى إيجاد حلول في مصـــلحة جميع الأطراف وإعداد خطة إيجابية لجميع المعنيين. ومن هذا المنطلق، أســـعى إلى تعزيز دور الاتحاد الأوروبي، لا على المســـتوى التكنوقراطي فحسب بمجرد استئناف المفاوضات، ولكن أيضا على مستوى سياسي رفيع خلال المرحلة الحالية من محاولة استئناف المفاوضات. وتنبع هذه المبادرة من الواقع المتمثل في أن الاتحاد الأوروبي لديه الأدوات اللازمة ويمكنه تقديم حوافز ملموسة لجميع المعنيين. وتعكس أيضا الدور الذي لا غنى عنه الذي اضـطلع به الاتحاد الأوروبي على مر السنين، في الجهود الرامية إلى التوصـل إلى حل شـامل لمشـكلة قبرص، بما في ذلك في التوصـل إلى العديد من أوجه التقارب المهمة ودعمه المسـتمر لمختلف تدابير بناء الثقة. ومبادرتي لا تشكك بأي شكل من الأشكال في الدور القيادي للأمم المتحدة وبعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ولا تحل محله، بل على العكس من ذلك، إنها تهدف إلى دعم الأمم المتحدة ومساعدتها وتعزيزها في ما تبذله من جهود لكسر الجمود واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد حل.

وفي الوقت نفسه، إني على استعداد لاستكشاف وتحديد واستخدام العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون حفَّازة في هذا الصدد.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على الأهمية الحاسمة، خاصة في هذا المنعطف الحساس، لقيام الأمم المتحدة بدعوة تركيا وقيادة القبارصة الأتراك إلى الامتناع عن المزيد من الاستفزازات والانتهاكات، سواء على أرض الواقع، ولا سيما في فاروشا ولكن أيضا في المناطق البحرية لجمهورية قبرص. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة الثبات والتمسك بهدف إعادة توحيد الجزيرة باعتباره الوسيلة العملية الوحيدة لإحراز التقدم، وكذلك ضرورة التمسك بالأساس المتفق عليه منذ فترة طويلة المتمثل في إقامة اتحاد ذي منطقتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، أود التأكيد من جديد على تصميمي القوي على ألا أدخر جهدا في السعي إلى تحقيق إنجاز كبير من شأنه أن يقودنا إلى استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل بناء على ما ذُكر أعلاه. ويحدوني أمل صادق في أن يشارك جميع المعنيين بروح من حسن النية لتحقيق هذه الغاية، وأن يسعوا إلى معالجة الحساسيات والشواغل المشروعة لكلا الطائفتين، التي أعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن معالجتها في ظل الإطار المتفق عليه، وأن يؤيدوا نموذجا جديدا للسعي إلى حلول في مصلحة للجميع تخدم الحاجة الماسة إلى عهد جديد من السلام والازدهار والأمن والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا - إنشاء آلية فعالة للاتصالات العسكرية

بالنظر لضرورة نزع فتيل التوتر، نحن على استعداد لمناقشة مسألة إنشاء آلية للاتصالات العسكرية بين القوتين المتواجهتين في قبرص، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وتكسي هذه الآلية أهمية أكبر بالنظر إلى الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في فاروشا، والعوائق التي تضعها قوات الاحتلال التركية وتدخلاتها التي تحد من قدرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على أداء مهامها، واستمرار تعزيز البنى التحتية العسكرية التركية في الجزء المحتل من قبرص.

وفي هذا الاتجاه، سبق أن قدمنا مقترحا في كانون الأول/ديسمبر 2019، يحدد إطارا لآلية للاتصالات العسكرية بين القوتين المتواجهتين، أي الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، على مستوى قيادتيهما، بتيسير من قوة الأمم لحفظ السلام في قبرص على المستوى المناسب، وفقا لولاية القوة، كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن 186 (1964).

وبغية مواصلة تيسير الجهود الرامية إلى إنشاء الآلية العسكرية، قدمنا أيضا مقترحا يدعو إلى قيام قيادتي القوتين المتواجهتين بتعيين جهتَي تنسيق لتشكيل الآلية إلى جانب ممثل لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على المستوى المناسب.

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

ما زال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص جانبا أساسيا من عملية السلام، ولذلك فإن دعم جميع الأطراف يعتبر في الواقع شرطا لا غنى عنه.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية الحصول على المعلومات من المحفوظات ذات صلة بالموضوع التي تملكها البلدان، ولا سما تركيا، والمنظمات التي كان لها وجود عسكري أو متعلق بالشرطة في قبرص في الأعوام 1963 و 1964 و 1974، وبالتالي زيادة فعالية أداء اللجنة.

وتركيا ملزمة ببذل العناية الواجبة وتقديم المعلومات المتاحة في محفوظاتها بحسن نية، للمساعدة في تحديد مصير المفقودين في قبرص. فمن شأن إتاحة الوصول إلى المحفوظات العسكرية أن يوفر، في جملة أمور، معلومات عن المواقع الرئيسية لدفن المفقودين، وكذلك عن المواقع الثانوية نظرا لنقل عدد كبير من الرفات إلى أماكن أخرى، وهو ما يجعل جهود اللجنة بالغة الصعوبة.

ويتحتم أيضا على الجانب القبرصي التركي أن يشارك بشكل بناء بدرجة أكبر وأن يسهم في معالجة الاختلال القائم في نسبة تحديد هوية المفقودين التي تبلغ حاليا 48,8 في المائة بالنسبة للمفقودين من القبارصة اليونانيين و 59,3 في المائة بالنسبة للمفقودين من القبارصة الأتراك.

رابعا - اللجان التقنية

تواصل اللجان التقنية عملها بهدف التخفيف من الآثار الضارة للوضع الراهن على حياة الناس اليومية، وذلك في إطار اختصاصاتها المتفق عليها بين زعيمي الطائفتين منذ 8 تموز/يوليه 2006، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويشكل عملها، في هذا الإطار، جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ويرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الشاملة الرامية إلى حل مشكلة قبرص على الأساس المتفق عليه والمحدد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن باب الاعتراف التام بالدور المهم الذي تضطلع به اللجان التقنية، أؤكد التزامي بتزويدها بكل الدعم اللازم من أجل تيسير عملها بما يتماشى مع ولايتها، على نحو ما أتيحت لي فرصة الإبلاغ به إلى الرؤساء المشاركين وأعضاء اللجان التقنية من القبارصة اليونانيين في اجتماع عقدته معهم في 24 نيسان/أبريل 2023.

وفي الوقت نفسه، وإذ أدرك تماما أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وبشكل هادف في عملية السلام، إنني أعتزم أن أكفل، من خلال تعيينات إضافية وشيكة، أن تتألف عضوية القبارصة اليونانيين في اللجان التقنية من عدد متساو من الرجال والنساء.

ومع أن اللجان التقنية واصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ عدد من المبادرات الإيجابية بمواصلة الاستناد إلى الإنجازات التي حققتها، من المؤسف أن هناك أيضا حالات عديدة تعرضت فيها أعمالهما لعوائق بشكل متزايد، نتيجة للفلسفة الشاملة المتبعة من الجانب القبرصي التركي، وذلك بوسائل منها محاولات إخراج اللجان التقنية عن مسارها لتصبح وسيلة للترويج لنموذج للتعاون بين "إدارتين مستقلتين". وقد أدى هذا النهج إلى تأخيرات وتأجيلات وفي بعض الحالات إلى انتكاسات في عدد من المشاريع، ولا سيما المشاريع التي تنطوي على أكبر احتمالات الإسهام في تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر وبالتالي في تعزيز آفاق التوصل إلى حل وإعادة توحيد البلد.

والمثال الأكثر دلالة يتعلق باللجنة التقنية المعنية بالتعليم، إذ على الرغم من النداءات المتكررة من جانبنا ومن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، لم يتراجع الجانب القبرصي التركي بعد عن القرار الذي اتخذه في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بتعليق مشاركته في مشروع التثقيف في محال السلام الحائز على جوائز والمسمى "تخيل"، وذلك على أساس ادعاءات باطلة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع "تخيّل" أفاد منذ بدئه لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 آلاف الطلاب ومئات المعلمين، ويُعترف على نطاق واسع بأنه يسهم بشكل كبير في هدف الترويج لثقافة السلام والمصالحة. وندعو إلى إلغاء هذا القرار من أجل استعادة المشروع بالكامل، وإلى إزالة جميع العقبات التي وضعها الجانب القبرصي التركي أمام عمل اللجنة.

وعلى الرغم من التحديات المبيّنة أعلاه، استمر العمل فيما يتعلق بمسائل أخرى، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما هو منشود. وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت اللجان التقنية الاستفادة من الدعم الحاسم المقدم عن طريق مرفق الدعم المجدد الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

وتشمل الأحداث والمبادرات المقبلة، في جملة أمور، حدثا من أحداث التواصل يهدف إلى جمع الفنانين والأكاديميين من الطائفتين وتنظمه اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، واستكشاف سبل زيادة تيسير عبور الأشخاص والتفاعل بين الطائفتين من جانب اللجنة التقنية المعنية بالمعابر، ومواصلة العمل البالغ الأهمية المتعلق بترميم المعالم والمواقع الثقافية من جانب اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين عملها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل المتصلة بمشاركة المرأة في عملية السلام مشاركة تامة وهادفة وعلى قدم المساواة. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة يوم 9 أيار/مايو حلقة دراسية تبادل خلالها النساء من كلتا الطائفتين ممن شاركن في جولات تفاوض سابقة خبراتهن ووجهات نظرهن. وأتيحت أيضا لأعضاء اللجنة فرصة لتبادل الآراء مع وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو خلال زيارتها الأخيرة إلى قبرص، في سياق افتتاح معرض للصور نظمته الأمم المتحدة حول مساهمة المرأة في محادثات التسوية القبرصية على مر السنين.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية مناقشة سبل مواصلة تعزيز التجارة على أساس لائحة الخط الأخضر. ومع مراعاة ضرورة تعزيز التفاعل الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أنه ما زال يتعين القيام بالكثير لضمان سير التجارة في كلا الاتجاهين، مع إيلاء مراعاة خاصة للعقبات القائمة في التجارة المنطلقة من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في جمهورية قبرص، وذلك بهدف معالجة الاختلال الحالي البالغة نسبته 1 إلى 5 فيما يتعلق بقيمة التجارة الناشئة عن طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك، على التوالي. ومن التطورات الإيجابية الأخرى التي أعقبت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أن القبارصة الأتراك المقيمين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة أصبحوا الآن قادرين على الحصول على حسابات مصرفية على أساس الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي المتعلق بحسابات الدفع 2014/92/EU في البنوك التجارية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وتعمل اللجنة أيضا على إيجاد سبل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطائفتين وزيادة تسليط الضوء عليه. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مقترح إعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية، الذي ظل تنفيذه معلقا لعدة أشهر في انتظار موافقة الجانب القبرصي التركي، خاصة بالنظر إلى أهمية هذا المقترح من المنظور التجاري والبيئي. وانتهت اللجنة أيضا من وضع مقترح بشأن خطة للتدريب الداخلي مشتركة بين الطائفتين، وهي خطة نتطلع أيضا إلى تلقي رد إيجابي بشأنها من الجانب القبرصي التركي.

وأقامت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية قناة تعمل بشكل جيد لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإجرامية من خلال غرفة الاتصالات المشتركة. ونظمت اللجنة أيضا في 31 أيار/مايو 2023 حلقة دراسية عن العنف المنزلي، شارك فيها خبراء من كلتا الطائفتين، وركزت على مسائل مثل الوقاية وتقديم الدعم للضحايا.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تبادل المعلومات المتعلقة بالأمراض المعدية، بما يشمل الأوبئة وأنواع البعوض الخطرة. ويسرت أيضا رد جمهورية قبرص بالإيجاب على طلب القبارصة الأتراك توفير أدوية معينة، في وقت ما زالت تبذل فيه الجهود أيضا لتيسير نقل أدوية بيطرية محددة إلى طائفة القبارصة الأتراك.

وفي أعقاب الزلازل التي وقعت في تركيا وسوريا في شباط/فبراير من هذا العام، والتي خلف أثرها المدمر أيضا عواقب مأساوية على طائفة القبارصة الأتراك، شرعت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات في إجراء مناقشة بشأن التوعية بالزلازل والاستجابة لها. وفي هذا السياق، وتحت رعاية اللجنة التقنية، عقد اجتماع في 11 أيار/مايو بمشاركة خبراء في مجالات الجيولوجيا والهندسة المدنية والاستجابة لحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى حلول موسم الصيف، عقدت اللجنة أيضا اجتماعا بنَّاء بهدف ضمان التنسيق اللازم والاستجابة الفعالة من جانب الطائفتين في حالات حرائق الغابات. وفي 5 أيار/مايو 2023، استجبنا لطلب من الجانب القبرصي التركي للمساهمة في الجهود المبذولة لإطفاء حريق غابات في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، وهو مثال أظهر مرة أخرى أهمية التخطيط والعمل على مستوى الجزيرة في قبرص.

وأخيرا، حافظت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة على نتاج ثابت من العمل مع القيام بزيارات منتظمة إلى المناطق ذات الأهمية البيئية بهدف تسجيل الاحتياجات وصياغة المقترحات. ويجري حاليا إعداد عدد من المقترحات المتعلقة بالتراث الجيولوجي لقبرص، ومسابقة تحدي الابتكارات في مجال البيئة، وحماية النسور، وكذلك المشروع المتفق عليه المتعلق بحماية أشجار الخروب والحفاظ عليها.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي دعما للأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2674 (2023)

يسرني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن الموقرين بالتطورات التي حدثت في أعقاب صدور تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص في 3 كانون الثاني/يناير 2023 (S/2023/6).

فأولا وقبل كل شيء، إن كفاحنا من أجل إعادة تأكيد حقوقنا المتأصلة في المساواة، بما في ذلك المساواة في السيادة والمساواة في الوضع الدولي، بدأ في إعطاء ثماره. فخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، حضرت مؤتمر القمة الاستثنائي الذي شارك فيه رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الدول الناطقة بالتركية في أنقرة بتركيا. وعلاوة على ذلك، أصبحت الجمعية التشريعية للجمهورية التركية لشمال قبرص عضوا مراقبا في الجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية. وأيضا، أصبحت غرفة التجارة للقبارصة الأتراك عضوا مراقبا في الجمعية العامة لغرفة التجارة والصناعة التركية.

وستساعد هذه الخطوات الإيجابية نحو استرجاع حقوقنا المتأصلة في المساواة على استعادة التوازن السياسي بين الجانبين المتساويين وستسهم في تهيئة الظروف اللازمة لتسوية النزاع القائم منذ ستين عاما في جزيرتنا. وأشدد على أن مسألة قبرص لا يمكن حلها إلا على أساس المساواة المتأصلة بين الجانبين. فشعب القبارصة الأتراك يتمتع بالسيادة مثل شعب القبارصة اليونانيين، ولا يمكن أن يكون وضع دولتنا أدنى من وضع دولة القبارصة اليونانيين. ونتوقع احترام حقوقنا.

وللأسف إن الوهم الذي أشرت إليه في مساهمتي السابقة، وهو الادعاء غير القانوني من الجانب القبرصي اليوناني بأنه يمثل الجزيرة برمتها، ما زال مدعوما بمساعدة المجتمع الدولي. وهذه هي العقبة الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى اتفاق في قبرص. وأود أن أكرر التأكيد على الحقيقة المتمثلة في أن الجانب القبرصي اليوناني ليس لديه سلطة أو صلاحية للتصرف باسم شعب القبارصة الأتراك أو تمثيله، وليس له أيضا ولاية أو سيادة على الجمهورية التركية لشمال قبرص أو المنطقة العازلة. وقد أثبتت سنوات من الجمود أن استمرار هذا الوهم لن يسهم إلا في إدامة الوضع الراهن غير المقبول، وهو وضع من سخرية القدر أن قرار مجلس الأمن 186 (1964) أوجده. وقد حان الوقت لتبديد هذا الوهم ومساعدة الجانبين على حل مسألة قبرص على أساس حقوقهما المتأصلة في المساواة والحقائق الموجودة على أرض الواقع.

وما زال شعب بلدي يعاني من العواقب الوخيمة الناجمة عن الوضع الراهن غير المقبول. وقد أنشئت الأمم المتحدة بهدف منع نشوب نزاعات في المستقبل، وصون السلام والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المعونة الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، والتمسك بالقانون الدولي. وإن استمرار سوء معاملة شعب القبارصة الأتراك اليوم من خلال سلب حقوقه الدستورية القائمة على المعاهدات وما يترتب على ذلك من قيود ظالمة مفروضة عليه يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ التي قامت على أساسها الأمم المتحدة. فشعب القبارصة الأتراك رهينة لعواقب خطأ لم يرتكبه. ويجب وضع حد لهذا الظلم الذي دام عقودا ويجب رفع العزلة اللاإنسانية المفروضة على شعب بلدي من جميع مناحي الحياة.

ومن خلال العنف والغصب، تحولت جمهورية قبرص لعام 1960 القائمة على الشراكة إلى دولة قبرصية يونانية بنسبة 100 في المائة. ولما كان الأمر كذلك، فإن المساواة والحقائق على أرض الواقع

واحتياجات السلام الدائم في الجزيرة تملي أن يقوم الحل الواقعي الوحيد على أساس المساواة في السيادة وفي الوضع الدولي، وإقامة علاقة تعاونية منظمة بين الدولتين القائمتين في قبرص. وبقبول قيادة القبارصة اليونانيين لهذا الأساس كأرضية مشتركة، إني على استعداد لبدء عملية تفاوض رسمية جديدة ولحل مسألة قبرص التي مضى عليها 60 عاما، حتى قبل حلول عام 2024. وقد أبلغت أيضا وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو بهذا الالتزام خلال زيارتها للجزيرة في 15 آذار/مارس 2023.

ولا يمكننا أن نستمر في علاقة نزاع دائم مع بعضنا بعضا. ولتمهيد الطريق للتسوية وإقامة علاقة تعاونية، قدمت في تموز/يوليه الماضي ستة مقترحات تعاون قائمة على المساواة من شأنها أن تعود بالنفع على الجانبين وعلى جزيرة قبرص والمنطقة ككل. وكان من شأن هذه المقترحات أن تسهم أيضا في بناء الترابط وثقافة التعايش. وما زلنا في انتظار رد رسمي على مقترحاتي، الآن من زعيم القبارصة اليونانيين الجديد.

وللغرض نفسه، قمت بمبادرات جديدة وقدمت مقترحين إضافيين خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

ويهدف مقترحي الأول إلى تعزيز النشاط الاقتصادي بين الجانبين، وهو نشاط ظل محدودا حتى الآن. واقترحت فتح أول نقطة عبور من نوعها للأنشطة التجارية حصرا في هاسبولات/ميا ميليا لتسهيل عبور جميع المركبات التجارية في الوقت المناسب، بما في ذلك الحافلات وسيارات الأجرة والمركبات المستأجرة. والفوائد العملية المتحققة من هذا المقترح العملي، الذي قدمته عن طريق ممثلي الخاص، عديدة، وهي، على سبيل المثال لا الحصر، معالجة مشكلة الاكتظاظ والازدحام والتأخير في نقاط العبور القائمة؛ وزيادة حجم التجارة؛ وتسهيل عبور السياح دون تأخير. وعلاوة على ذلك، إن هذا المعبر سيجلب فوائد مالية فورية للجانبين، إضافة إلى زيادة التفاعل والترابط، وكلها أمور تسهم في بناء الثقة. وأود أن أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه من أجل تنفيذ هذا المقترح.

ومباشرة بعد انتخاب زعيم القبارصة اليونانيين الجديد، عقدنا اجتماعا غير رسمي للتعارف استضافه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مقر إقامته الرسمي في المنطقة العازلة في 23 شباط/فبراير 2023. وقد جاء هذا الاجتماع في أعقاب الزلازل المدمرة التي وقعت في تركيا والتي فقدنا فيها فريقين للكرة الطائرة تابعين لمدرستين ثانويين ومدرسيهم وبعض الآباء ومواطنين آخرين من القبارصة الأتراك كانوا يزورون تركيا في ذلك الوقت. وقد دفعني هذا الدمار إلى أن أقترح على الجانب القبرصي اليوناني إنشاء آلية مشتركة للتأهب للزلازل لأن الكوارث الطبيعية تجبرنا على الاستعداد من أجل الاستجابة بسرعة وإلى أن يكون لدينا هيكل يمكن من خلاله تفعيل الاتصال والتعاون العمليَّين. وفي أعقاب قبول المقترح من الجانب القبرصي اليوناني، عقد ستة خبراء من كلا الجانبين اجتماعهم الأول في 11 أيار/مايو 2023 لتحقيق هذا الهدف. وإني أتطلع إلى إنشاء آلية فعالة لهذا الغرض.

وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أود أن أبلغ بحدوث تطور إيجابي، وإن كان رمزيا، فيما يتعلق بالانتقال إلى الطاقة الخضراء. فمع الجانب القبرصي اليوناني، تمكنا من الاتفاق على بناء محطة للطاقة الفولطاضوئية في المنطقة العازلة. وكخطوة أولى، ستُجرى دراسة جدوى مسبقة بمشاركة ثلاثة خبراء من كل جانب وشركة دولية. وإني أتطلع إلى صدور تقرير إيجابي من الخبراء، آمل أن يمهد بدوره الطريق للتعاون في مجال الربط بشبكة الاتحاد الأوروبي، عبر تركيا، وبالتالي زيادة القدرة على توليد الطاقة الشمسية على كلا الجانبين.

اللجان التقنية

إني اعتبر اللجان التقنية أداة أساسية منطلقة من القاعدة للتعاون والتعايش القائم على المساواة. ولتحقيق هذا الهدف، أصدرت تعليماتي إلى فريقي بالتركيز على مشاريع ملموسة تعود بالنفع على الجانبين وتحقق نتائج ملموسة تمس الحياة اليومية لكلا الشعبين في الجزيرة. ومشاركة المسؤولين المعنيين من كلا الجانبين في اللجان التقنية أساسية إذا ما أريد لهذه اللجان أن تكون فعالة.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة التركيز على التحديات الصحية الناشئة ذات التأثير المحتمل على كلا الجانبين والتي تتطلب تعاونا فعالا لمواجهتها. وتعمل اللجنة حاليا على وضع مشروع مشترك لمكافحة ناقلات الأمراض ليكون نهجا أساسيا للوقاية من الأمراض المنقولة.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي عملها في مجال حفظ هياكل التراث الثقافي الأثري والديني على جانبي الجزيرة. وقد أنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المشاريع المتعلقة بمسجد أوروندا، والمسجد الماروني، وحمام توزلا، وكنيسة أيوس سينيسيوس، وكنيسة أيوس أنطوني، وكذلك موقعي سولي وفوني الأثريين.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالبيئة تحديث محتوى موقعها الإلكتروني الذي هدفه أن يكون منصة للخبراء من كلا الجانبين للاطلاع على مشاريعهم والإبلاغ عنها وتبادل الآراء وأفضل الممارسات. ووافقت اللجنة أيضا على تنفيذ مشروع تجريبي لتشذيب أشجار الخروب وحمايتها في قريتي فريسيا – شيرينكوي والسليمانية – السليماني في المنطقة العازلة.

وفي أعقاب الزلازل المدمرة التي وقعت في تركيا، وقبول زعيم القبارصة اليونانيين لمقترحي المتعلق بالتأهب للزلازل، عقد ستة خبراء من كل جانب، من بينهم عالما زلازل ومهندسان مدنيان وموظفان معنيان بالبحث والإنقاذ، اجتماعهم الأول، بمشاركة رئيسي اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات، من أجل التعاون والتخطيط لإجراء التحليل الزلزالي للجزيرة (الشمال والجنوب) الذي يمكن على أساسه تحسين معايير البناء المتبعة في كلا الجانبين وإنشاء آلية للبحث والإنقاذ في حالات الطوارئ.

وركزت أيضا اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات على إنشاء آلية فعالة للاتصال والعمليات المشتركة من أجل الاستجابة للكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية، بما يشمل حرائق الغابات. وتعمل اللجنة حاليا على وضع بروتوكول لتوثيق آلية التعاون العملي اللازمة لهذا الغرض.

واقترح الرئيس المشارك للجنة التقنية المعنية بالإذاعة التابع للقبارصة الأتراك تنفيذ مشروع لزيادة الوعي بأثر استهلاك الطاقة في الاتصالات السلكية واللاسلكية على البيئة، وتشجيع استخدام الطاقة الخضراء كبديل مستدام وتشجيع أصحاب المصلحة المعنيين على اعتماد حلول الطاقة الخضراء.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الاقتصادية والتجارية عملها فيما يتعلق بتمكين المعاملات المصرفية بين النظامين المصرفيين للجانبين؛ وزيادة تنوع وحجم تجارة الأغذية المصنعة من الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي تجارة ما زالت رمزية؛ وعبور المركبات التجارية من الجمهورية التركية لشمال قبرص، وكلها أمور معلقة بسبب العقبات التي تضعها القيادة القبرصية اليونانية.

ومما يبعث على الشعور بخيبة أمل كبيرة تراجع الجانب القبرصي اليوناني عن قراره بشأن تبديل أوراق اليورو النقدية البالية الذي اتخذ بعد سنوات عديدة من المفاوضات التي أجرتها اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين حلقة دراسية في 9 أيار/مايو 2023 في إطار خطة العمل المتعلقة بسبل ضمان مشاركة المرأة مشاركة تامة وهادفة وعلى قدم المساواة في عملية تسوية محتملة في قبرص، وهي خطة أقرها الزعيمان في 15 كانون الثاني/يناير 2022.

وتبادلت المتحدثتان، وهما عضـــوتان في فريق التفاوض التابع لكل جانب، تجاربهما في العمليات السابقة، وأكدتا على ضرورة تمثيل للمرأة في الحياة السياسية ومشاركتها فيها بشكل هادف، بما في ذلك في مسألة قبرص.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بنقاط العبور مناقشاتها بشأن معالجة الازدحام المستمر عند نقاط العبور، مع التركيز بوجه خاص على معبر ميتيهان/أيوس ديميتيوس. وفي هذا الســـياق، تبادل الجانبان خطتيهما الراميتين إلى زيادة عدد الممرات وموظفي الهجرة. وكما جرت الإشـارة سـابقا، اقترحت أيضـا فتح أول نقطة عبور من نوعها للمركبات التجارية حصرا في هاسبولات/ميا ميليا.

وأنجزت بنجاح اللجنة التقنية المعنية بالثقافة مســـابقة للرســـم وإعداد فيديو عن المعالم الثقافية. وستنظم اللجنة أيضـا حدثا بعنوان "ربط الفنون"، سـيضـم الفنانين والمهتمين بالفنون من كلا الجانبين، من المقرر إجراؤه يوم 30 حزيران/يونيه 2023.

ونظمت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية حلقة دراسية بشأن "تزايد العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال خلال الجائحة" في 31 أيار/مايو 2023. وواصلت اللجنة تعاونها الناجح في تسليم المجرمين المشتبه فيهم وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالجريمة في الوقت المناسب. وعين على الفور ضابط شرطة جديد ليحل محل ضابط الشرطة القبرصي التركي المتقاعد في غرفة الاتصالات المشتركة.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية جهودها الرامية إلى زيادة الوعي العام بحقوق المسنين.

ولا يمكن أن يســـتمر اســـتخدام عمل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم أداة من قبل الجانب القبرصـــي اليوناني لإخفاء الجانب القائم من نظامه التعليمي الذي يشجع على الكراهية والعداوة والتطرف وكره الأجانب في هذا اليوم وهذا العصـر. فقد أظهرت التجربة أن بقاء الأمور على حالها في هذه اللجنة لن يؤدي إلا إلى الإبقاء على الممارسات الخسيسة التي يتبعها الجانب القبرصي اليوناني وإلى تعريض مستقبل جزيرة قبرص للخطر.

الأثر التخريبي الناجم عن نظام التعليم القبرصي اليوناني

ما زالت الكتب المدرســـية التي تروج للكراهية والعداء ضـــد شـــعب القبارصـــة الأتراك تســـتخدم في مدارس القبارصـــة اليونانيين بإذن من قيادتهم. وهذا التســـميم لعقول الشـــباب من خلال التعليم له آثار غير مباشرة مدمرة على التعايش السلمي، لا في الوقت الحالي فحسب، بل في المستقبل أيضا.

وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا فعالا لفضـــح هذه الحالة الخطيرة والضـــغط على القيادة القبرصية اليونانية من أجل التغيير.

الدور غير المجدي للأطراف الثالثة

شرع زعيم القبارصة اليونانيين بمجرد انتخابه، في محاولة لإخفاء رؤيته المتعنتة، في محاولة يائسة لإشراك الاتحاد الأوروبي في المحادثات بين الجانبين.

ففي عام 2004، انتهك الاتحاد الأوروبي معايير العضوية فيه بقبوله بصورة غير قانونية الجانب القبرصي اليوناني عضوا دون موافقة الشريك المؤسس، الجانب القبرصي التركي، وما زال حتى يومنا هذا يحافظ على موقفه المجحف المتمثل في معاملة الجانب القبرصي اليوناني على أنه "الحكومة" الوحيدة. ولا يعتبر الجانب القبرصي التركي الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح جزءا من المشكلة، شريكا نزيها أو طرفا فاعلا محايدا.

فمسألة قبرصي مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة وستجري أي عملية تسوية محتملة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وأي محاولة لتغيير هذه القاعدة الراسخة أو إشراك أي طرف آخر من غير الجهات الضامنة الثلاث رهينة بشكل صارم بموافقة الجانبين.

وتميزت هذه الفترة أيضا بتكثيف الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني لتعزيز قوته العسكرية وتسلحه. وبيع الأسلحة الفتاكة وطائرات الهليكوبتر الهجومية، وإبرام وتنفيذ "اتفاقات شراكة" عسكرية، وإجراء تدريبات عسكرية مع الجانب القبرصي اليوناني، أمور لا تخدم شيئا سوى زيادة عسكرة الجزيرة وزيادة التفريق بين الجانبين. وإن الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني لزعزعة الاستقرار بمساعدة أطراف ثالثة لن تترك أمامنا خيارا سوى الرد بالمثل واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التهديدات.

وأود أن أدعو المتعاونين في المسائل العسكرية مع الجانب القبرصي اليوناني إلى إعادة النظر في الآثار السلبية الملموسة لهذه الأعمال على الجزيرة، وكذلك على السلام والاستقرار في المنطقة ككل.

اللجنة المعنية بالمفقودين

على الرغم من اتفاق جميع الأعضاء الثلاثة في اللجنة المعنية بالمفقودين على المضي قدما في استخراج الرفات من مقبرة أتليلار/ألوا الجماعية، وهو اتفاق جرى التوصل إليها في كانون الثاني/يناير الماضي، انسحب العضو اليوناني في اللجنة المعنية بالمفقودين من هذا الاتفاق مباشرة قبل بدء أعمال الحفر المقررة.

ولأن المشكلة ظلت دون حل، تدخلت واتصلت بزعيم القبارصة اليونانيين لأبلغه بتطلعي إلى استخراج الرفات على النحو المقرر دون مزيد من التأخير، وبأننا لا ندع الاعتبارات السياسية تلقي بظلالها على العمل الإنساني المهم الذي تقوم به اللجنة المعنية بالمفقودين، وهو عمل يُلهم السلوان للأسر المتضررة التي ما فتئت تنتظر منذ سنوات بدء عمليات استخراج الرفات في حالة أتليلار/ألوا، وذلك من خلال إعادة رفات أقاربها المفقودين.

وأعربت أيضا لزعيم القبارصة اليونانيين عن استعدادي لإجراء زيارة معه لمختبر الأنثروبولوجيا التابع للجنة المعنية بالمفقودين واستعدادي لإصدار بيان مشترك للإعراب عن دعمنا لأنشطة اللجنة.

ولكن للأسف لم يُحرز أي تقدم بشأن هذه المسألة الإنسانية الصرفة حتى الآن.

وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجمهورية التركية لشمال قبرص تقديم المعلومات إلى اللجنة المعنية بالمفقودين. ومنذ التبادل الأولي للمعلومات المتاحة لنا بشأن مواقع الدفن المحتملة في عام 1998، وإتاحة الوصول إلى عدد من محفوظات الدولة، واصلنا إتاحة الاطلاع على الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام 1974. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استعانت اللجنة المعنية بالمفقودين بالصور الجوية في 52 من الإحداثيات المختلفة في 29 منطقة مختلفة.

واتخذت سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص الترتيبات اللازمة في هذه الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، لضمان وصول اللجنة المعنية بالمفقودين إلى أي مواقع دفن مشتبه بها في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي هذا السياق، في عام 2023، قامت اللجنة المعنية بالمفقودين بأعمال حفر في 32 موقعا في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وأنجزت أعمال الحفر في 3 مناطق عسكرية وبدأت أعمال حفر إضافية في منطقة عسكرية أخرى في 24 أيار/مايو 2023.

واستمرت أيضا المساهمات المالية المقدمة إلى اللجنة المعنية بالمفقودين. فبالإضافة إلى تمويل مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة، الذي يبلغ حوالي 000 000 1 يورو سنويا، تسدد أيضا مدفوعات سنوية إضافية، بلغت 000 75 يورو في الفترة المشمولة بالتقرير، مما رفع مجموع المساهمات النقدية المقدمة حتى الآن إلى 000 508 يورو. وإضافة إلى ذلك، الأموال التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، والتي بلغت 000 900 35 يورو، هي من الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي للتنمية الاقتصادية للجانب القبرصي التركي.

وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، حدّدت اللجنة هوية ثلاثة أشخاص مفقودين إضافيين، لم يكن أي منهم من المفقودين القبارصة الأتراك، وهوية شخصين مفقودين من القبارصة اليونانيين، بالإضافة إلى شخص آخر من القبارصة الأتراك لم يكن مدرجا في القائمة الرسمية للجنة للأشخاص المفقودين.

حالة عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجمهورية التركية لشمال قبرص

أوضح الجانب القبرصي التركي أن وجود إطار قانوني أساسي لعمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وما فتئت القوة تعمل داخل الجمهورية التركية لشمال قبرص بإذن من حكومتنا كبادرة من بوادر حسن نيتنا. غير أن عدم وجود إطار رسمي يؤدي إلى غموض وحلول مخصصة تثير التوترات وتخلق مشاكل بين القوة والجمهورية التركية لشمال قبرص. ولهذه الأسباب، قدمت الجمهورية التركية لشمال قبرص مشروع اتفاق إلى الأمم المتحدة، وقد جرى الإقرار به في التقرير السابق للأمين العام. وقدمت الأمم المتحدة مشروعها الخاص والعمل جار حاليا بين وزارة خارجيتنا ومسؤولي الأمم المتحدة لإيجاد سبيل مقبول لدى الطرفين للمضي قدما.

جبنة الحليم/الحلومي

ما زال المنتجون القبارصة الأتراك لا يتمتعون بالمزايا التي يوفرها تسجيل جبنة الحليم/الحلومي، وهو منتج جبن تقليدي مشترك يخص القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء، بوصفه تسمية منشأ محمية في الاتحاد الأوروبي، في حين أن المنتجين القبارصة اليونانيين يستفيدون من تلك المزايا منذ ما يقرب من عامين. ولا يمكن قبول هذا الظلم، إذ ما زال يخلق حالة من الشك على حساب منتجينا، مما يؤثر سلبا على ثلث اقتصادنا. ونتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يفي بوعوده وأن يضمن وصول جبنة الحليم/الحلومي التي ينتجها القبارصة الأتراك إلى الأسواق الأوروبية في أقرب وقت ممكن واستمرار الصادرات الحالية إلى البلدان الثالثة دون انقطاع.

وأود أن أذكر جميع المعنيين بالتحذير المتكرر من جانب الأمين العام للأمم المتحدة من أن اتساع الفجوة الاقتصادية سيغذي الاستياء وانعدام الثقة بين الجانبين، وسيؤدي في الوقت نفسه إلى تفاقم القطيعة بينهما.

العزلة والقيود

استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير معاناة شعب القبارصة الأتراك نتيجة لسياسات التعويق التي تنتهجها القيادة القبرصية اليونانية منذ كانون الأول/ديسمبر 1963 في شكل قيود اجتماعية – اقتصادية وعزلة. وتتحمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية إنهاء هذا الإضطِهاد. فهذا الانتهاك لحقوق الإنسان أكثر من مجرد شاغل وهو واقع يجب إنهاؤه. فخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت السياسة العدائية المتبعة من القبارصة اليونانيين في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك في الأحداث الثقافية والأكاديمية والرياضية، وفي الحق في السفر إلى الخارج، وفي الاتصال بالعالم الخارجي، وكذلك في العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى.

الهيدروكربونات

ما زالت الموارد الهيدروكربونية المشتركة الملكية تشكل مجالا للخلاف. ومقترحي المؤرخ 1 تموز/يوليه 2022، الذي ما زال معروضا، من شأنه أن يعود بالنفع على كلا الشعبين، ومن شأنه أيضا المساهمة في السلام والاستقرار والرفاهية في المنطقة. وأتوقع من زعيم القبارصة اليونانيين الجديد، وكذلك من المعنيين من بين الدول الساحلية وأصحاب المصلحة، أن يغتنموا هذه الفرصة التي تنطوي على إمكانية تحقيق نتيجة في صالح الجميع.

مَراش

واصل أصحاب المطالبات من القبارصة اليونانيين اللجوء إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة التي أقرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالممتلكات الواقعة في الجزء المغلق من مراش. وتبين بوضوح الزيادة في عدد المطالبات المقدمة من القبارصة اليونانيين الذين كانوا سكانا سابقين والتي تصل إلى 460 مطالبة في هذه الفترة تأييد سياستنا المتمثلة في فتح مراش، على الرغم من السياسات القمعية التي تنتهجها القيادة القبرصية اليونانية تجاه مواطنيها. ولجنة الممتلكات غير المنقولة بصدد تقييم هذه الطلبات وفقا لتشريعاتها المقبولة دوليا.